تصلبا . وهذا في راينا واحد من الاسباب الرئيسية في عودة رئيس حكومة اسرائيل وحزبه الى التمسك بالمواقف السابقة .

... والعسكر يستعيدون نفوذهم

اذا كانت الاوضاع السياسية الداخلية في اسرائيل تدفع نحو المواقف المتصلبة عامة، فان الجيش الاسرائيلي ، بكبار ضباطه ، والى جانبهم أصحاب النظريات الامنية على اختلاف انواعها ، يدفعون ايضا في الاتجاه نفسه ، رغم ما قيل من تأثير حرب تشرين عليهم . ويبدو الآن ، بعد مرور سنة ونصف السنة على حرب تشرين ، ان عسكر اسرائيل يكاد يفرغ من دراسة احداث الحرب ونتائجها ، وانه استخلص الدروس شبه النهائية منها . ومع الابتعاد ، زمنيا ، عن تلك الحرب واستتباب الهدوء ، نسبيا ، على معظم الجبهات ، يتضح ان الاسرائيليين ، وخاصة عسكرهم ، يتماثلون للشفاء تدريجيا من آثار تلك الحرب ، بينما يعود العديد منهم الى مواقفه وآرائه السابقة .

أسفرت نتائج حرب تشرين ، كما هو معروف ، عن تشكيل عدة لجان تحقيق ، علنية أو عسكرية ـ داخلية ، لدراسة « التقصير » الذي حدث أثنائها . كذلك نجم عن تلك الحرب نقاش واسع داخل اسرائيل ، لم يترك ناحية واحدة من نواحي الحياة او النشاط هناك الا وتطرق لها . ويمكننا تلخيص النتائج التي استخلصت من تلك التحقيقات والمناقشات الى شطرين : الاول منها تكتيكي ، للمدى القصير والمتوسط ، يتعلق بالاوضاع والمواقف الراهنة ، وما قد يطرأ عليها من تغييرات خلال السنوات القليلة القادمة ، والثاني استراتيجي وللمدى الطويل .

وعلى المدى القصير ، يبدو ان الاكثرية ، وخاصة بين الضباط ، تعتبر ان ما حدث من «تقصير» اثناء الحرب، كان ، عامة، عبارة عن سلسلة من الاخطاء التكتيكية، التي كان بالامكان تلافيها ، ان كانت تلك التي تمثلت في « مفاهيم » المخابرات العسكرية الخاطئة واستخفافها بقدرة العرب وعدم تقدير تحركاتهم العسكرية حق قدرها ، او تلك التي نجمت عن عدم حشد القوات الكافية في المكان والزمان الملائمين او الانتظار حتى يقوم العرب بتوجيه الضربة الاولى ، الخ. والواضح ان أصحاب هذا الرأي لا يرون حاجة لادخال أية تغييرات على سياسة اسرائيل الخارجية أو مواقفها الاستراتيجية ، ما دامت القوة العسكرية الاسرائيلية قادرة على دعم تلك السياسة ، بواسطة تصحيح الاخطاء التي انكشفت خلال تشرين . ويبدو ان القيادة العسكرية ، والسياسية ، الاسرائيلية تميل بأكثريتها الى الاخذ بهذا الرأي ، كما يتضح من عدد من الاجراءات العسكرية التي اتخذتها منذ الحرب . وكان من بين هذه الاجراءات اعادة تشكيل شعبة المخابرات على أسس جديدة (ولوحظ في هذا الصدد ازدياد الطلبات على الاشخاص الذين يتقنون اللغة العربية) ، واقامة شعبة مخابرات مستقلة خاصة بالطيران ، ثم ادخال تغييرات على أسلحة الجيش الاخرى . كذلك تمت زيادة الجيش النظامي الدائم بنحو ٥٠ ٪ ، ويقال أن عدد أفراده يصل الآن الى نحو ١٢٠ ـ ١٣٠ الفا ، وهي قوة تستطيع بحسب تقديرات الاسرائيليين صد أي هجوم مفاجيء على اسرائيل او احتوائه لحين دعوة قوات الاحتياط . وفي الوقت نفسه أجريت عملية مسح شامل للقوى البشرية في اسرائيل ، وأعيد بضع عشرات من الآلاف من المعفيين سابقا من الخدمة العسكرية الى الجيش، بينما مددت فترة الخدمة الالزامية الى الحد الاقصى المسموح به قانونيا ، والغيت معظم تسهيلات الاعفاء من الخدمة التي اتبعها الجيش سابقا . كذلك أعادت القيادة العسكرية أكثرية الضباط الكبار ، من درجة عقيد فما فوق ، الى الخدمة في قوات الاحتياط . وهذه الاجراءات تمكن اسرائيل ، استنادا الى